للصراع العربي ـ العربي.

وقد ظهرت هذه الحقيقة واضحة تماماً في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢. فقد هزمت سوريا وخرجت من الحرب في وقت مبكر، بعد ان قبلت وقف اطلاق النار في ١١ حزيران (يونيو)، وتركت المقاومة الفلسطينية تقاتل وحدها. وصمدت المقاومة الفلسطينية في حصار بيروت اكثر من شهرين. وبدت مصر كامب ديفيد كأنها ليست، في الواقع، اكثر الاطراف عجزاً، بل واستعادت زمام المبادرة بعض الشيء، فسحبت سفيرها من اسرائيل وتجمدت عملية تطبيع العلاقات. ثم حاولت، بالتنسيق مع السعودية والعراق وبعض الاطراف الاوروبية الاخرى، استثمار صمود المقاومة الفلسطينية للحصول على بعض المكاسب السياسية للمنظمة، مقابل خروج هذه الاخيرة من بيروت، وانتزاع اعتراف من الولايات المتحدة الاميركية بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وفي هذا الاطار، قدمت مصر، بالتنسيق مع فرنسا، ما عرف، فيما بعد، باسم «المشروع المصري ـ الفرنسي» المشترك لمجلس الامن، والذي حاول الالتفاف حول قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مشكلة لاجئين فقط. لكن سوريا القت بكل ثقلها لاجهاض هذه المبادرة، ووصل تعنتها الى حد قيامها بتقديم طلب الى الاتحاد السوفياتي لاستخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذا المشروع، في حالة عرضه على مجلس الامن[٧١]. وكانت النتيجة خروج المقاومة من بيروت دون اي مكسب سياسي.

وقد ساعد هذا الوضع العربي على احداث المزيد من التصدع في صفوف المقاومة الفلسطينية، كما عقّد كثيراً في علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالانظمة العربية، وفرض عليها، هي الاخرى، ان تختار بين احد المحاور التي رسمت الحرب العراقية ـ الايرانية حدودها.

ثالثاً: أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى التدمير المتبادل لكل من العراق وايران، وهما دولتان اسلاميتان، المفروض انهما تمثلان رصيداً ضخماً في المواجهة مع اسرائيل. كما ادت، في الوقت عينه، الى اهدار جزء كبير من طاقة الامة العربية المشتركة في الصراع، بشكل غير مباشر من خلال دعمها الاقتصادي، او العسكري، لهذا الطرف او ذاك.

ولا يوجد لدينا تقدير اجمالي لحجم الخسائر التي مني بها الجانبان بسبب هذه الحرب، وان كانت بعض المؤشرات تدل على انها بلغت حجماً خيالياً من الضخامة. ويدل بعض التقارير على ان ايران خسرت، على صعيد الموارد البشرية، حوالى نصف مليون شخص، ما بين قتيل وجريح [٧٢]، بينما خسر العراق حوالى ٢٢٠ الفاً[٧٣]، هذا بخلاف الاسرى الذين ما زال يوجد منهم لدى ايران من ٥٠ ـ ٦٠ الف اسير عراقي، ولدى العراق من ١٠ ـ ١٥ ألف اسير ايراني[٧٤]. ولا تأخذ هذه الارقام في اعتبارها الخسائر التي مني بها الجانبان على الصعيد البشري طوال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، لأنها تتوقف عند نهاية العام ١٩٨٤.

اما على الصعيد الاقتصادي، فقد استنفد العراق كل أرصدته المالية المتراكمة لديه حتى اندلاع الحرب. وما كان يمكن له الاستمرار فيها من خلال موارده الذاتية وحدها، رغم ضخامتها. ويبلغ اجمالي مديونية العراق للسعودية، بسبب الحرب، حوالى ١٥ بليون دولار حتى نهاية العام ١٩٨٤[٧٥]. ويشير بعض التقارير الى ان الحرب تكلف العراق سنوياً من ١٢ ـ ١٨ بليون دولار. فاذا ما اضفنا الى هذا كله قيمة المنشآت الاقتصادية والمدنية التي دمرتها الحرب، واخذنا في الاعتبار ان هذه الحرب لا تزال مستمرة، لادركنا حجم النزيف الذي سببته ليس للعراق وايران وحدهما وانما لمجمل الاحتياطي الاستراتيجي العربي، والذي كان من المفروض، والطبيعي، ان يعبأ لخدمة المواجهة مع اسرائيل.

رابعاً: أدت الحرب العراقية ـ الايرانية الى اغراء اسرائيل على الاقدام على مغامرتها في لبنان